

إدارة المراجعة على أساس الخطر: نموذج مقترح

د. عصام الدين السائح خرواط*

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلي تعميق البحث في مدخل المراجعة علي أساس الخطر، باعتباره أحد أهم المداخل الحديثة في المراجعة، وذلك من خلال تطوير نموذج مقترح لإدارة خطر المراجعة. ولتحقيق ذلك، فقد تم تخصيص مساحة هامة من هذه الدراسة لشرح وتوضيح مدخل المراجعة علي أساس الخطر، وتحليل عناصر خطر المراجعة والعلاقات المتداخلة بينها، كما تعرّض هذا البحث بالدراسة والتحليل لنموذج خطر المراجعة كما ورد في النشرة رقم (47) لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (SAS 47, AICPA). ونظراً للانتقادات اللاذعة والمستمرة التي تعرّض ويتعرّض لها النموذج المذكور من قبل كثيراً من الباحثين، سعت هذه الدراسة إلي المساهمة في سدّ الفجوة بين الأدب الأكاديمي والإصدارات المهنية المتخصصة وذلك من خلال تقديم نموذج مقترح لإدارة خطر المراجعة.

مقدمة:

في عالم اليوم سريع التغيير، يجب على أي نشاط أن يكون مرناً حتى يواكب هذا التغيير، كما انه يجب تقييم الخطر بطريقة صحيحة تُمكن من إدارته بنجاح (Helliari et al., 2001).

لقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مضطردة في تكلفة المراجعة الخارجية وذلك نظراً للمرتبات العالية التي يتقاضاها المحاسبون المشغولون بمكاتب المحاسبة والمراجعة وكذلك مبالغ الإجراءات الكبيرة الخاصة بمكاتب المحاسبة والمراجعة والتي غالباً ما تكون في مراكز المدن. في غضون ذلك، أدى التنافس الشديد والمتزايد بين مكاتب وشركات المراجعة في مجال خدمات المراجعة إلي انخفاض أتعاب المراجعين، مما دفع ذلك المراجعين إلي محاولة تخفيض تكلفة المراجعة وفي نفس الوقت تخفيض خطر المراجعة، حيث زاد اهتمام مكاتب وشركات المراجعة بإنجاز عملية المراجعة بطريقة

* جامعة الجبل الغربي - كلية المحاسبة - غريان - ليبيا.

أكثر كفاءة "مخرجات بأقل قدر من المدخلات"، وهذا ما دفعهم إلى تبني مدخل المراجعة على أساس الخطر، والذي يقضي بتقييم الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ثم تنفيذ إجراءات المراجعة على أساس ذلك التقييم (Helliari et al., 2001).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي:

- 1- شرح وتوضيح مدخل المراجعة علي أساس الخطر .
- 2- تحليل عناصر خطر المراجعة (الخطر الطبيعي، خطر الرقابة وخطر الاكتشاف)، وبيان العلاقات المتداخلة بينها.
- 3- دراسة تحليلية انتقادية لنموذج خطر المراجعة الوارد في المعايير المهنية.
- 4- تقديم إطار مقترح لخطر المراجعة.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأتي:

- 1- ندرة المساهمات التي عرضها الأدب المحاسبي حول موضوع هذه الدراسة وفقر المكتبة العربية للمراجع المتعلقة به.
 - 2- الإضافة التي تقدمها هذه الدراسة والتمثلة في نموذج مقترح لخطر المراجعة، والذي من شأنه المساهمة في إثراء الأدب المتعلق بدراسة الموضوع محل الدراسة.
 - 3- أهمية إمام المراجعين بمدخل المراجعة علي أساس الخطر لما يحققه مزايا للعميل والمراجع علي حدٍ سواء.
 - 4- قلة الإرشادات المهنية التي تصدرها الجهات المختلفة المنظمة لمهنة المراجعة بخصوص تقييم خطر المراجعة وعناصره.
- ولذلك تسعى هذه الدراسة واعتماداً علي الأدب الأكاديمي المتخصص والإصدارات المهنية ذات العلاقة إلي تعميق البحث في مدخل المراجعة علي أساس الخطر، وتطوير نموذج لخطر المراجعة من خلال المحاور التالية:

- 1- مدخل المراجعة علي أساس الخطر.
- 2- العلاقة بين عناصر خطر المراجعة.
- 3- العلاقة بين خطر المراجعة وأدلة الإثبات.
- 4- نموذج خطر المراجعة حسبما ورد في الأدب المهني.

5- نموذج خطر المراجعة المقترح.

6- الخلاصة والتوصيات.

1- مدخل المراجعة على أساس الخطر Risk – based auditing approach :

كما هو معروف إن إصدار المراجع لتقريره المعبر عن رأيه في مدى عدالة معلومات القوائم المالية يعتمد على مدى كفاية القرائن التي تم تجميعها لتبرير ذلك الرأي، وتعتمد كفاية القرائن على الحكم المهني للمراجع. إن المراجع الخارجي لا يقوم غالباً باختبار أو التحقق من كل قيد موجود في الدفاتر المحاسبية، لذلك فإنه يوجد دائماً درجة من الشك حيال ما إذا كانت القوائم المالية تقدم صورة عادلة وصحيحة عن المركز المالي ونتيجة أعمال الوحدات الاقتصادية محل المراجعة.

إن المراجع يسعى دائماً إلى تبني منهجية مراجعة تحقق له توازن أو تعادل بين خطر المراجعة وتكلفة عملية المراجعة، ويعدّ مدخل المراجعة على أساس الخطر أحد أهم التطورات الحديثة في مجال المراجعة والذي يهدف إلي تحقيق أقصى درجة من الكفاءة والفاعلية لعملية المراجعة. يُعرف مدخل المراجعة على أساس الخطر بأنه "تحديد أماكن الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية (العناصر الأكثر تعرضاً للأخطاء الجوهرية) ثم تبني إجراءات المراجعة الأكثر نجاعة ومناسبة لتطبيقها على تلك الأماكن" (Folrida CPA Netlink, 2002).

وتُعرّف الأخطاء الجوهرية أو المادية material misstatements بأنها تلك الأخطاء التي إذا تم التعرف عليها من قبل شخص معين يعتمد على القوائم المالية في اتخاذ قراراً ما، قد يغيّر ذلك القرار (مثلاً يغيّر قراره الخاص بالاستثمار في مؤسسة ما) (FSAB, 1980). وفي هذا الخصوص، أوضح (Duska and Duska (2003) إن الخطأ الجوهرية هو ذلك الخطأ الذي يمكن أن يؤثر على مستخدم القوائم المالية ليتصرف بطريقة ما كان ليتصرف بها لو لم يكن هناك ذلك الخطأ (مثلاً لا يبيع أسهمه إذا عرف الحقيقة). ولو اكتشف المراجع الخطأ الجوهرية أو تم تصحيح ذلك الخطأ من قبل الإدارة، فالمراجع قد يصدر تقريراً غير متحفظ يبين فيه أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

إن معايير المراجعة بيّنت أن الأخطاء الجوهرية تنشأ من مصدرين هما الأخطاء errors أو التلاعب fraud، وبالنسبة للخطأ، فلقد عرفه المعيار رقم 53 (SAS 53, AICPA) الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بأنه "تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو معلومات معينة في القوائم المالية، أي أن مصدرها حدث أو أحداث غير متعمده، وغالباً ما ينشأ الخطأ نتيجة جهل المحاسب أو كتابة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وللمعالجة المحاسبية السليمة للعمليات

المالية". وبخصوص التلاعب، فهو عبارة عن التحريف أو الاستبعاد المتعمد لمبالغ أو معلومات معينة في القوائم المالية (النشرة 82 لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي). وغالباً ما يكون السبب وراء التلاعب رغبة مرتكبيه في إخفاء عدم كفاءته، أو تغطية اختلاساتهم، أو تقديم معلومات غير صحيحة. إن مدخل المراجعة على أساس الخطر يُعنى بتحقيق أقصى كفاءة "تخفيض تكلفة إجراءات المراجعة" وأعلى فعالية "تقة عالية بأن الأخطاء الجوهرية سوف يتم اكتشافها"، وهذا يبرز من خلال بذل العناية الكافية من قبل المراجع في تقييم عناصر خطر المراجعة وخاصةً الخطر الطبيعي وخطر الرقابة، وفي هذا الخصوص، طالبت النشرة رقم (300) لمجلس تطبيقات المراجعة بالملكة المتحدة (SAS 300, APB) بالاعتماد على نتائج تقييم خطر الرقابة والخطر الطبيعي في تحديد طبيعة، توقيت ومدى الاختبارات الجوهرية. وبذلك تبرز أهمية تقييم هذين الخطرين بطريقة صحيحة، فأى تقييم لهذين الخطرين قيمة أعلى من قيمتهما الفعلية سوف يؤدي إلى إهدار موارد المراجعة وذلك بإجراء عمليات فحص بأكثر مما يجب over-auditing والذي من شأنه أن يقود إلى تقييد كفاءة عملية المراجعة. ومن جهة أخرى، فإن تقييم الخطرين بأقل من قيمتهما الفعلية قد يقود إلى إجراء عمليات فحص بأقل مما يجب under-auditing والذي من شأنه أن يؤدي إلى تقييد وتضيق عملية الفحص إلى الحد الذي لا يمكن من الوصول إلى أهداف المراجعة (مراجعة غير فعالة). وعلى ذلك، فإنه من المفيد للمراجعين تقييم الخطر الطبيعي وخطر الرقابة بطريقة صحيحة لكي ينتج عنه عملية مراجعة ذات كفاءة وفاعلية.

إن مدخل المراجعة على أساس الخطر يهدف إلى تحقيق غرضين أساسيين هما:

1- عدم المبالغة في تطبيق إجراءات المراجعة (Over-auditing).

2- عدم التقصير في تطبيق إجراءات المراجعة (Under-auditing).

أي بمعنى أن هذا المدخل يُمكن من تركيز الجهد على العناصر "الحسابات أو المعاملات" التي تستحق أن يُركَز عليها لاحتمال احتواءها على أخطاء جوهرية، أما تلك التي لا تحمل درجة خطر عالية "لا يوجد احتمال كبير لاحتوائها على الأخطاء الجوهرية" فيتم تخفيض إجراءات المراجعة عليها. وفي هذا الخصوص، أوضح أدب المراجعة (Turley and Cooper, 1991 and Manson, 1997) أن مدخل المراجعة على أساس الخطر يعد من أكثر المداخل كفاءة وفاعلية لأنه يحقق التوازن بين الخطر والثقة.

لكي يتمكن المراجع من تطبيق هذا المدخل، عليه أولاً تحديد الحسابات التي يعتقد بأنها تحوي درجة عالية من الخطر "هذه العناصر تحتاج إلى إجراءات مراجعة مكثفة"، وتقليل أو تخفيض

إجراءات المراجعة على الحسابات التي تحتوي على درجة منخفضة من الخطر. ولقد أوضحت (Porter et al., 2003) بأن المراجع يسعى دائماً إلى إنجاز علاقة منطقية بين التكلفة والمنفعة أو العائد، وهذه العلاقة غالباً ما يعبر عنها "بالدرجة المقبولة من الثقة"، وهذا ربما كان أحد الأسباب التي جعلت أدب المراجعة المهني يؤكد على أن المراجع لا يمكنه إعطاء تأكيد مطلق بأن القوائم المالية خالية من بعض الأخطاء الجوهرية. حيث أوضحت النشرة (31) لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (SAS 31, AICPA) بأن عمل المراجع يتم ضمن حدود اقتصادية معينة، حيث أنه لكي يكون تقرير المراجع مفيداً (اقتصادياً) فيجب أن ينجح هذا التقرير على أساس معقول من الوقت والجهد، فلا يُعقل بأي حال من الأحوال أن تزيد تكلفة إعداد تقرير المراجع عن العائد المتحصل عليه من إعداد ذلك التقرير.

إن تقرير المراجع يضيف درجةً من الثقة confidence والمصدقية credibility علي القوائم المالية وذلك بتقديم تأكيد معقول reasonable "وليس قطعي" absolute من طرف مستقل بأن القوائم المالية للمنشأة لا تحتوي على أخطاء جوهرية. ولتطبيق مدخل المراجعة على أساس الخطر، علي المراجع أن يحدد أولاً درجة أو مستوى التأكيد المطلوب desired level of assurance، ثم عليه في خطوات لاحقة أن يقيم الخطر الطبيعي وخطر الرقابة قبل أن يحدد المستوى المطلوب "المقبول" من خطر الاكتشاف.

1/1 مستوى التأكيد المطلوب Desired level of Assurance:

لقد عرّف (Arens et al. (2003) مستوى التأكيد المطلوب بأنه "قياس لمدى استعداد المراجع لقبول أن القوائم المالية ربما تحتوي على أخطاء جوهرية بعد إنجازه لعملية المراجعة وإصداره لتقرير نظيف". وكلما زاد مستوى الثقة المطلوب كلما دل ذلك على ثقة أعلى للمراجع بأن القوائم المالية لا تحوي أخطاء جوهرية. ولقد أوضح (Arens et al. (2003) بأنه لا توجد عملياً درجة كاملة من الثقة (خطر = صفر)، والمراجع لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يعطي ضماناً مطلقاً بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية، لأن هناك دائماً احتمال لاحتواء القوائم المالية على أخطاء جوهرية، وهو ما يعتبر المكمل لمستوى الثقة المطلوب، بمعنى آخر أن مستوى الثقة المطلوب هو المتمم أو المكمل لخطر المراجعة الممكن قبوله. فإذا كانت درجة ثقة المراجع 95% بأن القوائم المالية لا تحوي أخطاء جوهرية، فإن ذلك يعني أن المراجع مستعد لقبول 5% بأن القوائم المالية قد تحتوي على أخطاء جوهرية، وهو ما يعبر عنه بخطر المراجعة، والذي يعكس احتمال أن يقدم المراجع تقريراً غير مناسب عن حقيقة القوائم المالية. إن المشكلة تكمن في تحديد مستوى التأكيد المطلوب أو تحديد

درجة الخطر وذلك في حالة عدم وجود خبرة سابقة للمراجع في مجال مراجعة منشأة أو صناعة معينة.

ولقد أوضح (Dunn 1996) بأنه قد لا يتمكن المراجع من تحديد مستوى صحيح لخطر المراجعة الممكن قبوله. إن المراجع غالباً ما يسعى إلى إيجاد درجة عالية من مستوى الثقة، إلا أنه في ظروف معينة مثل وجود عدد كبير من المستخدمين الذين يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية أو وجود شك بخصوص قدرة المنشأة على الاستمرارية، فإن أضراراً بالغة قد تلحق بالمراجع ومستخدمي القوائم المالية إذا ما كانت درجة الثقة مبالغاً فيها، وفي هذا الخصوص، ذكرت (Porter et al. 2003) بأنه في حالة الشركات التي لديها عدد كبير من مستخدمي القوائم المالية، فإن المستخدمين الذين يلحقهم الأذى أو الضرر نتيجة اعتمادهم على معلومات القوائم المالية التي تمت مراجعتها، قد يهتمون المراجع بإهمال واجبه ومن ثم قد يتم إحالته للقضاء وللمساءلة القانونية بواسطة هؤلاء الذين تضرروا نتيجة اعتمادهم على تقرير المراجع. وبذلك، فإذا استنتج المراجع أن هناك عدداً كبيراً من المستثمرين وغيرهم من المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية موضوع المراجعة، فعليه أن يضع تقدير منخفض لخطر المراجعة الممكن قبوله (مستوى عالٍ من الثقة).

ويستطيع المراجع أن يستدل على عدد مستخدمي القوائم المالية موضوع المراجعة من خلال حجم أعمال العميل، الشكل القانوني لمنشأة العميل وكذلك الهيكل التمويلي للعميل، فكلما كبر حجم نشاط العميل كلما دل ذلك على وجود عدد أكبر من المستخدمين. أما بخصوص الشكل القانوني، فالقوائم المالية للشركات المساهمة غالباً ما يعتمد عليها عدداً من المستخدمين يفوق عدد مستخدمي الأنواع الأخرى من الشركات، وبالنسبة للهيكل التمويلي للمشروع موضوع المراجعة، فإنه كلما زاد اعتماد العميل على الالتزامات القروض الخارجية لتمويل عملياته كلما أدى ذلك إلى ازدياد عدد مستخدمي قوائمه المالية (مقرضين ودائنين حاليين ومتوقعين). وفي هذا الخصوص، ذكر (Cosserrat 1994) بأن عدداً من المراجعين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجدوا أنفسهم أمام المحاكم نتيجة إصدارهم تقارير نظيفة على قوائم مالية تحوي بيانات مضللة financial statements misleading.

بعد أن يحدد المراجع المستوى المطلوب من الثقة أو الدرجة المطلوبة من خطر المراجعة، يقوم بتقييم الخطر الطبيعي وذلك بالأخذ في الاعتبار مجموعة كبيرة من العوامل التي تؤثر على نشاط العميل، ثم على المراجع تقييم خطر الرقابة وذلك باختبار درجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف ومنع الأخطاء الجوهرية، وبالاعتماد على تقييمه لدرجة الخطر الطبيعي وخطر الرقابة يقوم المراجع باحتساب خطر الاكتشاف والذي على أساسه يقوم المراجع بتحديد إجراءات المراجعة

المطلوبة لجمع القرائن والأدلة التي يعتمد عليها في إصدار تقريره. وفي الجزء التالي شرحاً تفصيلياً لخطر المراجعة وعناصره الثلاثة.

2/1 خطر المراجعة Audit risk:

يُعرف الخطر عموماً بأنه احتمال التعرّض للضرر أو الخسارة (Davidson, 2003). أما خطر الأعمال، فلقد عرفه (2001) Dittenhofer بأنه "خطر فشل المنشأة في تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها". وفي نفس المجال، ذكر Singleton and Hovden (1994) أن الخطر يتضمن عدم التأكد uncertainty بشأن ما قد يحدث، وبالتالي فهو يمثل الظروف التي لا يتوفر فيها معلومات كافية عما سوف يحدث. ولأنه لا يمكن التنبؤ بما يحمله المستقبل على وجه الدقة، فالمراجعون يأخذون بعين الاعتبار مجموعة من الأحداث التي يمكن أن تحدث، وأياً من هذه الأحداث يمكن أن تكون لها أهمية نسبية، وبالتالي نتائج هامة على عمل المراجع والعميل في نفس الوقت، والخطر في هذا الجانب عادة ما يكون مرتبط بالعجز في المعلومات أو المعرفة بالاحتمالات والنتائج المتولدة من هذا العجز في المعلومات (Frendlob and Shleifer, 1999).

إن المراجعة هي عملية تجميع للقرائن (معلومات) لتحديد وتقييم الأخطار الموجودة لتمكين المراجع من التعبير عن رأيه حول القوائم المالية للعميل اعتماداً على تقييمه لهذه الأخطار. إن تقرير المراجع يعمل على تعزيز مصداقية القوائم المالية، وذلك بإعطاء تأكيد معقول وليس مطلق عن عدالة وصدق معلومات القوائم المالية (Porter et al., 2003). إن التعبير الذي يشير إلى التأكيد المعقول (وليس المطلق) بأن معلومات القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية هو المكمل لقبول بعض الخطر الذي لا يمكن تجنبه بأن القوائم المالية قد لا تكون خالية من مثل تلك الأخطاء، وهذا ما يشير إلى خطر المراجعة المعبر عن إصدار المراجع لتقرير غير مناسب عن حقيقة القوائم المالية للعميل.

إن مفهوم خطر المراجعة يربط بالمعيار الثالث من معايير العمل الميداني، والذي يوصي المراجع بضرورة جمع قرائن كافية لتدعيم رأيه في القوائم المالية، ويمكن أن يأخذ خطر المراجعة إحدى الحالتين التاليتين:

1- خطر إصدار المراجع لتقرير نظيف unqualified في حالة وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية.

2- خطر إصدار المراجع لتقرير متحفظ qualified في حالة عدم وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية.

هذا وأن الحالة الأولى هي الشكل السائد لخطر المراجعة، وهي إصدار تقرير غير متحفظ في حالات لا تخلو فيها القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، أما الحالة الثانية فهي من النادر حدوثها إذ أنه على المراجع تقديم الأساس والأسباب (قرائن جيدة) لإصداره لتقرير متحفظاً.

تاريخياً، لقد كانت وظيفة المراجعة تتمثل في التحقق من أمانة الإدارة في القيام بوظائفها نيابةً عن الملاك وكان الهدف الأساسي هو اكتشاف الأخطاء والتلاعب وذلك بالتركيز على الدقة الحسابية للحسابات (Cushing et al., 1995). إن التطور الاقتصادي وكبير حجم المنشأة وتتنوع أنشطتها وازدياد فروعها وعدد العاملين بها أدى إلى تضخيم العمليات المحاسبية وزيادة عدد الدفاتر والسجلات المحاسبية مما جعل من الصعوبة بمكان على المراجع فحص كافة المستندات والحسابات، وفي هذه المرحلة تحول التركيز من اكتشاف الأخطاء إلى تقييم حالة القوائم المالية وإبداء رأى عن مدى صحة وسلامة معلومات هذه القوائم ودرجة الاعتماد عليها، وبذلك أصبحت المراجعة اختبارية وليست شاملة، وبالنظر إلي كبر حجم وتعقد عمليات المنشأة محل المراجعة وإلي طبيعة الحكم المهني المرتبط بعمليات المحاسبة والمراجعة، فإن المراجعين (أكاديميين ومهنيين) وصلوا إلى حقيقة أن إعطاء تأكيد مطلق حول عدالة القوائم المالية لن يكون عملياً على الإطلاق، ومن هنا أصبح المراجع يقدم تقريراً يعطي تأكيداً معقولاً (غير مطلق) بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. وفي كل الأحوال، فالمراجع يدرك بأن هناك درجة من الخطر بأن القوائم المالية قد تحوي أخطاء جوهرية وهذا نتاجاً لمجموعة من القيود تتمثل في قيود الوقت وتكلفة عملية تجميع القرائن، ولقد عرفت الفقرة 3 من النشرة 300 (SAS 300, APB) الصادرة عن مجلس التطبيقات المراجعة بالملكة المتحدة خطر المراجعة بأنه "خطر أن يصدر المرجع تقريراً غير مناسباً على القوائم المالية للعميل".

ويشتمل خطر المراجعة على ثلاثة أنواع:

Inherent Risk الخطر الطبيعي

Control Risk خطر الرقابة

Detection Risk خطر الاكتشاف

إن الخطر الطبيعي يتمثل في قابلية susceptibility حدوث أخطاء جوهرية بالقوائم المالية بحكم طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية بافتراض عدم وجود نظام للرقابة الداخلية. أما خطر الرقابة فهو خطر وجود الأخطاء الجوهرية والتي لا يتم منع حدوثها أو اكتشافها بفعل نظام الرقابة الداخلية، وخطر الاكتشاف هو الخطر الذي يعكس عدم قدرة إجراءات المراجع على اكتشاف أخطاء جوهرية بالقوائم المالية.

وعلى المراجع أن يحدد درجة خطر المراجعة لتحديد نوعية الإجراءات التي يتبناها في عملية المراجعة، فإذا أراد المراجع أن تكون درجة الثقة في معلومات القوائم المالية 95 % (المستوى المطلوب من الثقة) فإن خطر المراجعة سيكون 5 % . ولقد ذكرت النشرة 100 لمجلس تطبيقات المراجعة في المملكة المتحدة (SAS 100, APB) بأن هناك عدة قيود تحد من قدرة المراجع على التأثير على خطر المراجعة وهذه القيود هي:

- 1- عدم إمكانية اختبار كل أرصدة الحسابات وكل المعاملات الخاصة بالمنشأة محل المراجعة.
- 2- القيود الملاصقة inherent limitations لأي نظام محاسبي ولأي نظام رقابة داخلية.
- 3- احتمال وجود تواطؤ collusion لأغراض التلاعب بدفاتر وحسابات المنشأة.
- 4- إن معظم القرائن التي يتم تجميعها هي مقنعة persuasive وليست قطعية conclusive.

1/2/1 الخطر الطبيعي Inherent Risk:

إن إمكانية تقييم الخطر الطبيعي تعمل على تحسين وتطوير كفاءة وفاعلية عملية المراجعة. افترض أننا نريد أن نأخذ في اعتبارنا إجراءات الرقابة التي تتطلب فحص أسعار الفواتير على مستوى حساب معين (المبيعات مثلاً)، ومثل هذا الإجراء قد يكون موجود أو غير موجود، ففي حالة عدم وجود مثل هذا الإجراء، على المراجع أن يفترض وجود تلاعب في كل فاتورة بيع، وبذلك يقيم خطر الرقابة بأنه مرتفع. ولكن في الحقيقة، حتى في حالة غياب نظام رقابة داخلية في مثل هذه الحالة، فإنه من غير المنطقي افتراض وجود تلاعب بكل فاتورة بيع، أي أنه لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أخرى مثل كفاءة موظف البيع، درجة تعقيد حساب الفواتير والإجراءات التي قد تدفع أو تحفز موظف البيع إلى التزوير كمنحه مكافأة بنسبة من قيمة فواتير البيع. هذه العوامل يشار إليها مجتمعة بالخطر الطبيعي، والذي تُعرّفه الفقرة 4 من النشرة 300 التي أصدرها مجلس تطبيقات المراجعة سنة 1995 بأنه "خطر احتمال وجود أخطاء جوهرية بإحدى الحسابات إما منفرداً أو مدمجاً مع بعض الحسابات الأخرى، بافتراض عدم وجود نظام الرقابة الداخلية".

لقد ذكرت النشرة المذكورة أن الخطر الطبيعي هو دالة لعدد كبير من العوامل، مثل سمعة أو استقامة الإدارة management integrity، موقف الإدارة من القوائم المالية وعوامل أخرى متعلقة بطبيعة نشاط العميل، فعلى سبيل المثال، في ظل الإدارة التي تقتقد إلى المصداقية والسمعة الحسنة، فإن احتمالات التلاعب في القوائم المالية قد يكون مرتفع. إن الخطر الطبيعي يتأثر بطبيعة نشاط العميل، وربما يكون هذا الخطر على درجة عالية إذا كان العميل يمارس نشاطاً معقداً complex أو فريداً unique، لأن احتمالية عدم اكتشاف الأخطاء الموجودة بالقوائم المالية في مثل هذه النشاطات غالباً ما يكون مرتفعاً، فمثلاً، نظراً للإجراءات والمعالجات المحاسبية الخاصة والمتعلقة بتحديد الدخل،

فإن إجراءات مراجعة العملاء المشتغلين بنشاط اكتشاف النفط والغاز تكون أكثر تعقيداً من إجراءات المراجعة الخاصة بالنشاطات التجارية. أي أن مستوى الخطر الطبيعي يتأثر بطبيعة ونوع نشاط العميل، فنشاط تجارة ملابس الموضة، علي سبيل المثال، أكثر عرضة للتدبدب بسبب هوس وولع المستهلكين، وكذلك الحال في تجارة الإلكترونيات التي هي عرضة للتغيرات بسبب التطورات التكنولوجية، ففي مثل هذه الحالات، درجة عالية من الخطر تحيط بقيمة المخزون، وكذلك بقدرة المنشأة على الاحتفاظ بالمستوى المطلوب من التدفقات النقدية لمقابلة المستحقات، وهو من شأنه أن يولد حالة من الشك فيما يتعلق بأمانة الإدارة، وبالتالي فإن مستوى الخطر الطبيعي ربما يكون عالياً. إن مستوى الخطر الطبيعي قد يختلف كذلك طبقاً لطبيعة التأكيدات، فمثلاً، الوجود أو الحدوث بالنسبة للنقدية أكثر عرضةً للتحريفات عن طريق الاختلاسات من الأصول الثابتة كالمباني و الأراضي والآلات.

إن الخطر الطبيعي هو إحدى عناصر خطر المراجعة والتي يحتاج من المراجع أن يراعي عدد كبير من العوامل عند تقييم هذا الخطر، وعلى المراجع إنجاز عملية تقييم الخطر الطبيعي عن طريق تجميع دلائل أو قرائن ناتجة من تقييم العوامل المؤثرة على الخطر الطبيعي، وبذلك، فإذا استنتج المراجع أن هناك احتمالية عالية لوجود أخطاء جوهرية فعلية أن يقيم الخطر الطبيعي على أساس أنه مرتفع، وعلى المراجع التركيز على العوامل التي تؤثر على حدوث الأخطاء. وعند تقييمه للخطر الطبيعي، على المراجع تجميع وتحديث معلومات متعلقة بشتى ملامح المنشأة محل المراجعة والنشاط الذي تمارسه (Defliese et al., 1990). وفي هذا الخصوص، أوضح (Graham 1985a) أن بعض عوامل الخطر الطبيعي قد لا تتغير من سنة إلى أخرى، وعلى المراجع في هذه الحالة أن يتابع نفس التقييم الخاص بهذه العوامل للسنوات المستقبلية (القادمة)، وعليه تحديث عملية التقييم فقط في حالة تغيير ظروف تلك العوامل.

ومن الناحية العملية، يُنظر إلى تقييم الخطر الطبيعي باعتبارها عملية معقدة وصعبة لأن المراجع عليه أن يحدد العوامل المتعلقة بهذا الخطر، وتحديد الحسابات المتأثرة بهذه العوامل (Monroe and Ng, 2000). وفي هذا المجال، أوضح أدب المراجعة أن فشل عملية المراجعة قد يكون بسبب عدم فهم المراجع وإمامه بنشاط العميل ومعاملاته، ولذلك فعلى المراجع أن يلم إماماً كافيّاً بطبيعة المعاملات الخاصة بالعميل، وخاصة تلك التي يحيط بها درجة كبيرة من الخطر الطبيعي (احتمالية كبرى لحدوث الأخطاء الجوهرية)، وعليه كذلك أن يولي اهتماماً خاصاً بالحسابات الأكثر تعرضاً للأخطاء من غيرها، فمثلاً وجود بعض الحسابات والتي يدخل في احتسابها عنصر التقدير الشخصي

للمحاسب يجعلها أكثر احتمالاً لأن تكون قيمها غير صحيحة (O'Reilly et al., 1998 and Abrema, 2002).

لقد أوضحت النشرة 300 لمجلس تطبيقات المراجعة بالمملكة المتحدة بأنه لتقييم الخطر الطبيعي، فإنه على المراجع أن يستخدم حكمه المهني المستمد من خبرته السابقة في تقييمه لعدة عوامل لها علاقة أو تأثير على الخطر الطبيعي، ولقد أوضحت هذه النشرة، إضافة إلى معيار المراجعة الدولية رقم 400 (ISA 400, IFAC) بأن هذه العوامل قد تؤثر على مستوى القوائم المالية ككل "مستوى الوحدة الاقتصادية" the entity level أو على مستوى رصيد حساب معين وصنف أو نوع من المعاملات account balance and class of transactions level. ولقد قدمت النشرة 300 والمعيار 400 أمثلة للعوامل المؤثرة على الخطر الطبيعي، وهي كالآتي:

(1) على مستوى القوائم المالية:

- أ- استقامة الإدارة.
- ب- خبرة الإدارة.
- ج- الضغط الممارس على الإدارة لنشر نتائج معينة.
- د- طبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة.
- هـ- العوامل المؤثرة على الصناعة التي تشغل بها المنشأة .
- و- جودة النظام المحاسبي.

(2) على مستوى رصيد الحساب وصنف من المعاملات:

- أ- الحسابات الأكثر احتمالاً للتعرض للأخطاء.
- ب- درجة التعقيد الخاصة بالمعاملات.
- ج- درجة التقدير الحكمي المتعلقة بتحديد رصيد الحساب.
- د- مدى قابلية الأصول للتلاعب.
- هـ- وجود عمليات غير عادية.
- و- المعاملات غير الخاضعة للإجراءات الروتينية.

وبخصوص عملية توثيق الخطر الطبيعي، فيمكن للمراجع أن يعد قائمة بالعوامل المؤثرة على الخطر الطبيعي، حيث يمكنه تقييم تلك العوامل إما بطريقة وصفية (عالي، منخفض... الخ) أو بطريقة كمية كأن يكون تقييمه على شكل نسب مئوية (5%، 10%... الخ). كما يمكن للمراجع أن يشير في توثيقه فقط إلى العوامل المؤثرة على الخطر الطبيعي والتي تحتاج إلى عناية خاصة، أي تلك العوامل

التي تعكس درجة عالية من الخطر ولا يشير في هذه الحالة إلى العوامل التي لا تعكس درجة عالية من الخطر. مع العلم بان هناك كتابات في هذا المجال ترى بأنه طالما هذا الخطر يشير إلى احتمال حدوث الأخطاء الجوهرية بافتراض غياب نظام الرقابة الداخلية، فإنه على المراجع أن يكون متحفظاً ويفترض في كل الأحوال وجود درجة عالية من الخطر الطبيعي (Arens et al., 2003). وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن النشرة رقم (39) الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (SAS 39, AICPA) قد أوصت بافتراض أن الخطر الطبيعي دائماً وفي جميع الأحوال عالٍ (100%).

ومن المفيد في هذا المجال، الإشارة إلى الاقتراح الذي قدمه Graham (1985a) بشأن تعليمات تقييم الخطر الطبيعي، حيث نص بأنه لكي يتمكن المراجع من تقييم الخطر الطبيعي بطريقة فعالة فعليه:

- 1- أن يكون حساساً ومدركاً لطبيعة نشاط العميل متضمناً المنافسين له، الممولين وكل الأطراف المتعاملة معه.
- 2- التنوع لكل التطورات الخاصة بالبيئة التي يعمل بها العميل.
- 3- الاحتفاظ بنظام جيد للاتصال بالكادر المشتغل في مؤسسة العميل.
- 4- التحقق من مقابلة نتائج مراجعة حسابات العميل لدرجة خطر المراجعة التي حددها المراجع .
- 5- الاحتفاظ في كل الأحوال بدرجة معقولة من الشك المهني.

2/2/1 خطر الرقابة Control Risk:

لقد عرّف معيار المراجعة الدولية رقم (400) وكذلك النشرة رقم (300) لمجلس تطبيقات المراجعة بالملكة المتحدة خطر الرقابة بأنه "خطر وجود خطأ جوهري في رصيد حساب أو مجموعة معاملات إما منفردة أو مدمجة مع غيرها من الأرصدة الأخرى، وهذا الخطأ لا يتم منعه، اكتشافه أو تصحيحه بواسطة نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب". إن خطر الرقابة ينشأ داخلياً من قرارات الإدارة بشأن مستوى الرقابة الداخلية المراد تطبيقه، بمعنى أن هذا الخطر هو دالة لدرجة كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمنشأة (Blokdijk, 2004).

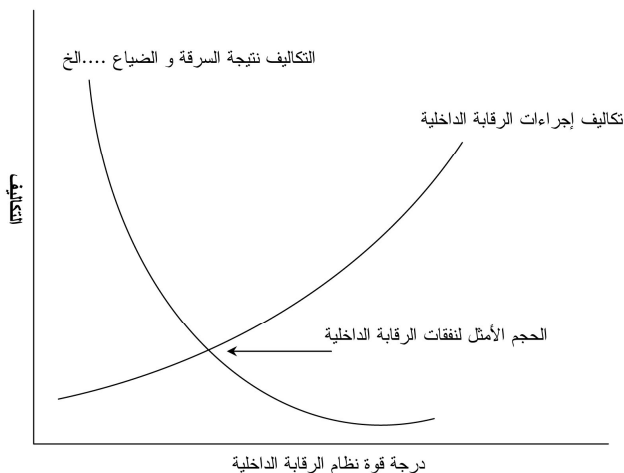
إن خطر الرقابة هو خطر داخلي ولا يستطيع المراجع أن يؤثر على درجة هذا الخطر بل شأنه شأن الخطر الطبيعي، على المراجع أن يقيمه لتحديد القدر المطلوب من إجراءات المراجعة المطلوبة لتخفيض خطر الاكتشاف إلى المستوى المقبول. إن هذا الخطر يتم تقييمه بواسطة المراجع كنتيجة لتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث واكتشاف الأخطاء الجوهرية (Millichamp,

(2002). فعلى سبيل المثال، عند تقييم خطر الرقابة بأنه عالٍ، فإن هذا يعني أن المراجع قد أستنتج أن نظام الرقابة الداخلية إما غير مصمم بطريقة سليمة، أو أنه لا يعمل بطريقة فعالة (النشرة 55 لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي).

عندما ينتج عن تقييمه نظام الرقابة الداخلية درجة منخفضة من خطر الرقابة، فهذا يعني أن المراجع قد يطبق خليط من اختبارات الرقابة *compliance testing* والاختبارات الجوهرية *substantive testing* أما في حالة تقييم خطر الرقابة بالمرتفع، فهذا قد يدفع المراجع إلى أن يطبق فقط الاختبارات الجوهرية ولكن في كل الأحوال قيل تقييم خطر الرقابة بدرجة أقل من الحد الأقصى، على المراجع أن يلم الماماً كافياً بنظام الرقابة الداخلية، وعليه تقييم هذا النظام والوقوف على درجة كفاءة تصميمه وتشغيله (Arens et al., 2003).

في الحقيقة، إن المسئول عن إنشاء والمحافظة على نظام الرقابة الداخلية هو إدارة المنشأة وليس المراجع، لأن المنشأة هي المسؤولة في الأساس على إعداد القوائم المالية بشكل يتماشى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لذلك، فعلى إدارة المنشأة أن تسعى لإنشاء نظام رقابة داخلية يمكنه إعطاء تأكيد معقول وليس مطلق بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية (Millichamp, 2002). وعلى ذلك، فالإدارة يجب أن تتشئ هذا النظام الرقابي مراعية مبدأ التكلفة والعائد من النظام الرقابي. الشكل رقم (1) يوضح تحليل التكلفة والعائد من نظام الرقابة الداخلية، حيث أن زيادة الاستثمار في تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية يزيد من درجة الاعتماد على هذا النظام، وكلما زادت درجة قوة نظام الرقابة الداخلية كلما انخفضت التكاليف الناشئة عن السرقة والضياع والاختلاس. إن الحجم الأمثل لنفقات الرقابة الداخلية تعكسه نقطة التوازن بين التكاليف والمنافع المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية، حيث أنه أي زيادة في درجة قوة نظام الرقابة الداخلية قبل هذه النقطة يصاحبها زيادة في المنافع تزيد عن التكاليف، أما بعد هذه النقطة فإن أي زيادة في درجة قوة النظام الرقابة الداخلية يصحبها زيادة في التكاليف والتشغيل تزيد عن المنافع المتوقعة من النظام. وفي هذا الخصوص يرى *Graham (1985b)* أنه لا يوجد على الإطلاق أي نظام رقابة داخلية مثالي يمنع كلياً حدوث الأخطاء، فهناك دائماً درجة من الخطر بسبب وجود عدد من القيود التي تحيط بأي نظام للرقابة الداخلية، ولقد عدت النشرة رقم (300) لمجلس تطبيقات المراجعة في المملكة المتحدة هذه العيوب كالاتي:

شكل (1): التكلفة والعائد من نظام الرقابة الداخلية



- 1- إن تكلفة النظام الرقابي قد تفوق المنفعة المتوقعة من تصميم وتشغيل النظام.
- 2- معظم أنظمة الرقابة الداخلية تؤسس لخدمة عمليات روتينية وبالتالي فقد تفشل في منع أخطاء أو تلاعب تحدث ضمن عمليات غير روتينية.
- 3- احتمال الخطأ البشري نتيجة الإهمال والخطأ في التقدير والارتباك وعدم التعقيد بالتعليمات.
- 4- إمكانية التحايل والتواطؤ بين أكثر من شخص أوجهه لاختراق نظام الرقابة الداخلية.
- 5- سوء استخدام الصلاحيات من قبل الأشخاص المسؤولين عن تطبيق النظام الرقابي.
- 6- إمكانية أن تصبح إجراءات الرقابة الداخلية غير صالحة بسبب التغيير في النشاط أو بسبب تقادم هذه الإجراءات.

أما بخصوص توثيق تقييم خطر الرقابة، فلقد أوضح الأدب المهني وكذلك الأكاديمي بأنه يتوقف على درجة تقييم المراجع للخطر، ففي الحالات التي يسفر فيها تقييم المراجع لخطر الرقابة بأنه مرتفع، فعليه فقط أن يوثق بأن هذا الخطر مرتفع، أما إذا قُيِّم هذا الخطر بغير ذلك (منخفض)، فيجب على المراجع أن يوثق الاختبارات التي أجراها على نظام الرقابة الداخلية وكذلك نتائج هذه الإجراءات (SAS 300, APB & Carmichael et al., 1996).

3/2/1 خطر الاكتشاف Detection Risk:

يمثل خطر الاكتشاف العنصر الثالث من عناصر خطر المراجعة، وهو يختلف في طبيعته عن العنصرين الآخرين، فبينما خطر الرقابة والخطر الطبيعي يتحددان ويقيمان طبقاً لظروف وطبيعة

نشاط العميل ونظامه الرقابي مما يجعلهما خارج نطاق سيطرة المراجع، فإن خطر الاكتشاف ينشأ من طبيعة ونوعية إجراءات المراجعة المختارة ومدى كفاءة تطبيقها من قبل المراجع (Porter et al., 2003). إن معيار المراجعة الدولية رقم 200 (ISA 200, IFAC) الصادر في أكتوبر 2003 أوضح بأن خطر الاكتشاف ينشأ من حقيقة أن المراجع لا يمكنه اختبار كل المعاملات والحسابات، أو قد لا يوفق في اختيار العينة المناسبة التي يقوم بفحصها لغرض جمع القرائن، وفي حالات أخرى قد لا ينجح المراجع في استخدام الإجراءات المناسبة لعملية المراجعة. ولقد أوضحت Porter et al. (2003) أن خطر الاكتشاف يحدث إما نتيجة فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية، وذلك بسبب عدم تضمينه الحسابات أو المعاملات التي تحوي الأخطاء للعينة التي قام بفحصها، أو بسبب فشله في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية نتيجة عدم كفاءة أو مناسبة الإجراءات التي استخدمها في تجميع القرائن التي اعتمد عليها في إبداء رأيه حول عدالة وصدق معلومات القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة محل المراجعة.

على المراجع إدارة خطر الاكتشاف اعتماداً على تحكمه في طبيعة، توقيت ومدى إجراءات المراجعة المطبقة. فعلى سبيل المثال، قد يُخفّض المراجع من مدى إجراءات الاختبارات الجوهرية لحسابات معينة إذا ما تبين أن مستوى الخطر الطبيعي وخطر الرقابة منخفضين. إن الاختبارات الجوهرية يتم تطبيقها لأجل تجميع القرائن، وهذه قد تتم إما عن طريق الاختبارات التفصيلية test of details أو الفحص التحليلي analytical review أو كلاهما. إن الحصول على الأدلة والقرائن من خلال الاختبارات التفصيلية قد يكون مكلفاً، ولذلك ففي ظروف معينة عادة ما يعتمد المراجعون على وسيلة الفحص التحليلي لتجميع القرائن (Dunn, 1996)، وهذا يعتمد على تقييم المراجع للخطر الطبيعي وخطر الرقابة، ففي بعض الحالات التي يكتشف فيها المراجع أن خطر الرقابة والخطر الطبيعي منخفضين، قد يستخدم المراجع خليطاً من الاختبارات التفصيلية والفحص التحليلي. ولقد عرّفت النشرة 410 لمجلس تطبيقات المراجعة في المملكة المتحدة (SAS 410, APB) الفحص التحليلي بأنه تحليل للعلاقة:

- 1- بين عناصر من بيانات مالية أو بين عناصر من بيانات مالية وغير مالية مأخوذة من نفس الفترة.
- 2- بين معلومات مالية قابلة للمقارنة مأخوذة من فترات مالية مختلفة أو منشآت مختلفة لتحديد مدى تباينها وتوقع مدى تذبذبها وبالتالي احتياجها لإجراءات مراجعة معينة.

ولقد أوضح Higson (1991) بأنه بالرغم من الأبحاث المتزايدة المتداولة لموضوع الفحص التحليلي، إلا أن المعرفة والإلمام بهذا المفهوم ما زال ضعيفاً، في حين أوضحت دراسات أخرى e.g. (Mulligan and Inkster, 1999) بأن زيادة التنافس في مجال المراجعة بين المكاتب وشركات

المراجعة زاد من أهمية تطبيق الفحص التحليلي كأداة لخفض تكلفة عملية المراجعة. وبخصوص الاختبارات التفصيلية، فإنها تشمل اختبارات المعاملات tests of transactions واختبارات الأرصدة tests of balance، حيث تهدف اختبارات المعاملات إلي التحقق من اعتماد وتسجيل وتلخيص العمليات المحاسبية الخاصة بالعمل بطريقة سليمة في اليوميات المختصة، وترحيلها بشكل صحيح إلي دفاتر الأستاذ العام والمساعدة. أما اختبارات الأرصدة، فهي بمثابة إعطاء تأكيد معقول على صحة أرصدة دفتر الأستاذ العام لكل من حسابات الميزانية وقائمة الدخل، وعادة ما يركز المراجع في مثل هذه الاختبارات علي البيانات الخاصة بالحسابات ذات معدل الدوران الكبير كالتقديرة والحسابات الدائنة والمدينة (Porter et al., 2003).

2- العلاقة بين عناصر خطر المراجعة:

سبق وذكّر أن خطر الاكتشاف هو دالة لمدى كفاءة وفاعلية إجراءات المراجعة وتطبيقها من قبل المراجع. إن الخطر الطبيعي وخطر الرقابة عادة ما يطلق عليهما مصطلح "خطر العميل" (Client's Risk) وذلك لأنهما يوجدان مسبقاً لعملية المراجعة، ولا يستطيع المراجع التحكم فيهما أي أنهما خارج نطاق سيطرة المراجع، وهذا يعني أنه ليس للمراجع القدرة على تغيير المستوى الفعلي لهذا الخطرين وكل ما يستطيع فعله هو تقييم هذين الخطرين لتحديد طبيعة nature وتوقيت timing ومجال extent للاختبارات الجوهرية. إن خطر الاكتشاف هو خطر المراجعة الوحيد الذي يمكن للمراجع التحكم فيه، ويمكن له تعديله عن طريق تكثيف أو تخفيض إجراءات المراجعة. لقد نشر معيار المراجعة الدولية رقم 400 جدولاً (جدول رقم 1) يوضح كيفية تغير مستوى خطر الاكتشاف طبقاً لتقييم الخطر الطبيعي وخطر الرقابة. وتشير المنطقة المضللة بالجدول إلى مستوى خطر الاكتشاف.

جدول (1): علاقة مستوى خطر الاكتشاف بمستوى الخطر الطبيعي وخطر الرقابة

مستوى الخطر الطبيعي	مستوى خطر الرقابة		
	عالي	متوسط	منخفض
عالي	الأقل	أقل	متوسط
متوسط	أقل	متوسط	أعلى
منخفض	متوسط	أعلى	الأعلى

وتوجد علاقة عكسية لخطر الاكتشاف بخطر الرقابة والخطر الطبيعي (انظر الشكل رقم 2). فعلى سبيل المثال، إذا كان مستوى خطر الرقابة والخطر الطبيعي (معاً) مرتفع، فإن المراجع قد يكتشف إجراءات المراجعة (خطر اكتشاف أقل)، أما إذا كان مستوى خطر الرقابة والخطر الطبيعي منخفض

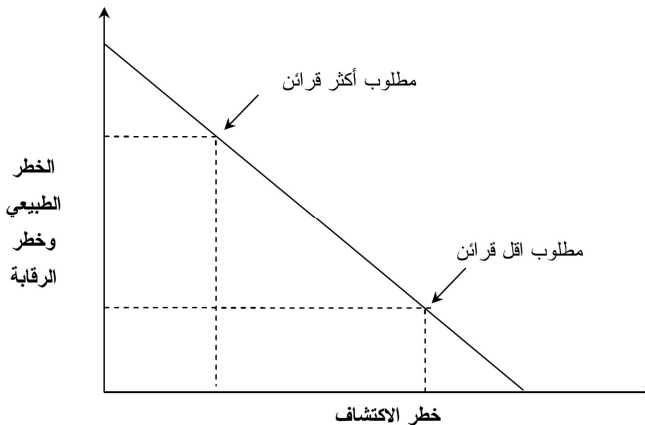
فالمراجع قد يعمل على تخفيض إجراءات المراجعة (خطر اكتشاف أعلى). وفي هذا الخصوص، ذكر Hayes et al. (1999) بأنه إذا كان مستوى أحد الخطرين (الطبيعي أو الرقابة) مرتفع فإنه على المراجع أن يكتف نطاق اختباره بغض النظر على مستوى الخطر الأخر.

ويُلقي الجدول رقم (2) مزيداً من الضوء على علاقة خطر الاكتشاف بخطر المراجعة وعناصره الأخرى، ويبين الجدول أن خطر الاكتشاف يكون أقل عندما يكون خطر المراجعة أقل والخطر الطبيعي وخطر الرقابة أعلى (حالة أ)، وعلى العكس من ذلك، يكون خطر الاكتشاف أعلى عندما يكون خطر المراجعة أعلى وخطر الرقابة والخطر الطبيعي أقل (حالة ب). وتجدر الإشارة هنا إلى أن النشرة 300 الصادرة عن مجلس تطبيقات المراجعة في المملكة المتحدة قد تبنت ما ورد في النشرة رقم (47) الصادرة من قبل معهد المحاسبين الأمريكي وعاملت عناصر خطر المراجعة على أساس أنها منفصلة عن بعضها.

جدول (2): العلاقة بين خطر المراجعة وعناصره

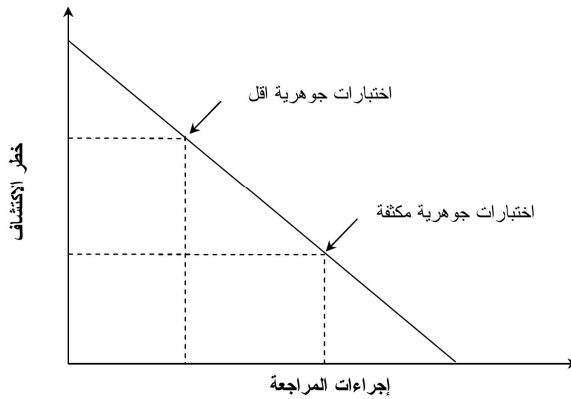
الخطر	حالة (أ)	حالة (ب)
خطر المراجعة (مفترض)	%1	%5
الخطر الطبيعي (مقيم)	%75	%50
خطر الرقابة (مقيم)	%75	%50
خطر الاكتشاف (محسوب)	%2	%20

شكل (2): العلاقة بين الخطر الطبيعي، خطر الرقابة وخطر الاكتشاف



ولخطر الاكتشاف علاقة عكسية أخرى بمدى كفاءة عملية المراجعة، حيث أن تخفيض خطر الاكتشاف يعني وجود إجراءات أكثر كثافة، إذ أن المعدل المرتفع من الأخطاء الجوهرية يحتاج إلى إجراءات مراجعة تفصيلية (خطر اكتشاف منخفض). إن الشكل (3) يوضح العلاقة بين خطر الاكتشاف وإجراءات المراجعة.

شكل (3): العلاقة بين خطر الاكتشاف وإجراءات المراجعة



3 - علاقة خطر المراجعة بأدلة الإثبات:

يعتبر خطر المراجعة أحد العوامل التي تؤثر على حكم المراجع بخصوص كفاية أدلة المراجعة، ولكي يتم تعميم هذه العلاقة، فلا بد من أن يولي المراجع اهتمامه بتحديد نوع الخطر الذي يتم التعميم على أساسه. هناك علاقة عكسية بين خطر المراجعة وكمية الأدلة التي يحتاجها المراجع لتأييد رأيه حول القوائم المالية، فعندما يرغب المراجع في تخفيض درجة خطر المراجعة، عليه تجميع أكبر قدر ممكن من الأدلة، وهذه العلاقة تنطبق أيضاً على خطر الاكتشاف، فالاحتفاظ بمستوى منخفض من خطر الاكتشاف، يتطلب الحصول على قدر أكبر من أدلة الإثبات. وعلى عكس ذلك، فلخطر الرقابة والخطر الطبيعي علاقة طردية بكمية الأدلة التي يحتاجها المراجع، فعندما يكونا الخطر الطبيعي وخطر الرقابة منخفضين، قد يقلل المراجع من كمية الأدلة المطلوبة لتأييد رأيه بالقوائم المالية، وفي هذه الحالة يكون خطر الاكتشاف على مستوى عالٍ. ويجب الإشارة، في هذا الخصوص، إلى أنه طبقاً لمعايير المراجعة، إذا خُصَّ المراجع إلى أن الخطر الطبيعي وخطر الرقابة منخفضين، فهذا لا يعني عدم تطبيق أية اختبارات أساسية.

4- نموذج خطر المراجعة (Audit Risk Model):

عرّف Hayes et al. (1999, p.179) نموذج خطر المراجعة بأنه "نموذج منهجي يعكس العلاقة

بين خطر المراجعة، الخطر الطبيعي، خطر الرقابة وخطر الاكتشاف". لقد صدر المعيار رقم 39 (SAS 39, AICPA) سنة 1981 من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي مركزاً على خطر الرقابة وخطر الاكتشاف ومفترضاً أن الخطر الطبيعي عند أقصى مستوى له (100%)، ولقد تناول هذا المعيار خطر المراجعة على مستوى أرصدة الحسابات. أما المعيار رقم 47 (SAS 47, AICPA) الصادر عن نفس المعهد في سنة 1983 فقد حاول شرح خطر المراجعة كدالة للخطر الطبيعي، خطر الرقابة وخطر الاكتشاف. وأوضح بأن الخطر الطبيعي يمكن تقييمه عند مستوى أقل من الحد الأقصى، إلا أن المعيار رقم (47) أوضح بأنه في حالة تقييم المراجع للخطر الطبيعي بأقل من الحد الأقصى، عليه أن يقدم تبريراً أو أساساً مناسباً لهذا التقييم.

إن المعيار رقم (39) حذف الخطر الطبيعي، وأوصى بافتراض أنه دائماً وفي جميع الأحوال عالٍ (100%)، كما أنها قسم خطر الاكتشاف إلى عنصرين وهما الفحص التحليلي analytical review والاختبارات التفصيلية substantive testing، أما المعيار (47) فلقد قدم صيغةً لاحتساب خطر الاكتشاف، وهي على النحو التالي:

$$\text{خطر المراجعة} = \text{الخطر الطبيعي} \times \text{خطر الرقابة} \times \text{خطر الاكتشاف}$$

وجاء في المعيار رقم (47) انه لاحتساب خطر الاكتشاف، يتعين على المراجع أن يختار أولاً المستوى المقبول لخطر المراجعة*، ثم على المراجع أن يقيم الخطر الطبيعي، وبعد ذلك عليه تقييم خطر الرقابة، ثم احتساب خطر الاكتشاف بحل معادلة خطر المراجعة كالتالي:

$$\text{خطر الاكتشاف} = \text{خطر المراجعة} / \text{الخطر الطبيعي} \times \text{خطر الرقابة}$$

فمثلاً إذا قرر المراجع قبول 5% كنسبة لخطر المراجعة، كما أن تقييمه للخطر الطبيعي وخطر الرقابة كان 60% و 34% على التوالي، فإن خطر الاكتشاف يمكن حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{خطر المراجعة} = \text{الخطر الطبيعي} \times \text{خطر الرقابة} \times \text{خطر الاكتشاف}$$

$$5\% = 60\% \times 34\% \times \text{خطر الاكتشاف}$$

* لقد بينت النشرة رقم (39) أن 5% تعد نسبة مقبولة لخطر المراجعة، في حين يرى Jiambalvo and Waller (1988) وكذلك Daniel (1988) أن 5-10% تعد نسبة جيدة لخطر المراجعة.

$$\text{إذن خطر الاكتشاف} = \frac{\%5}{\%60 \times \%34} = 25\%$$

مع العلم بأن المستوى المرغوب من الثقة في المثال السابق = 95% (1 - 5%) .

هذا ولقد تم انتقاد نموذج خطر المراجعة المقدم في المعيار رقم (47) من قبل مجموعة كبيرة من الدراسات (Dusenbury et al., 2000; Messier et al., 2000; Hayes et al., 1999 and Waller, 1993). حيث أوضحت تلك الدراسات أن نموذج خطر المراجعة غير قابل للتطبيق العملي (الميداني) لأنه يفترض الفصل بين عناصر خطر المراجعة وبالتالي عدم وجود علاقة سببية بين تلك الأخطار. وفي هذا الإطار، انتقد Waller (1993) النموذج قائلاً أن النموذج افترض بأنه لكي يحدث خطأ في القوائم المالية، فإن الخطأ يجب أن يحدث (خطر طبيعي)، ثم أن هذا الخطأ لا يتم اكتشافه من قبل نظام الرقابة الداخلية (خطر الرقابة)، ولا يستطع المراجع أيضاً من اكتشافه (خطر الاكتشاف). لقد أوضح Weller (1993) بأن النموذج يعاني من مشكلة تتابع الأخطار، وأنه (أي النموذج) فشل في تضمين الوظيفة الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، وهي منع حدوث الأخطاء والتي يجب أن تسبق حدوث الخطأ. ولقد أيد (Arens et al. (2003 وجود مشكلة في تتابع عناصر نموذج خطر المراجعة، حيث أوضح أن وظيفة منع حدوث الأخطاء يجب أن تسبق في كل الأحوال حدوث الخطأ، وهذا ما نص عليه تعريف خطر الرقابة نفسه "خطر فشل نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث أو اكتشاف الأخطاء الجوهرية".

5- نموذج الدراسة المقترح لخطر المراجعة:

كما ذكر سابقاً، لقد تعرض نموذج خطر المراجعة الذي أصدره معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في المعيار رقم (47) للنقد اللاذع من قبل معظم الأكاديميين، وذلك لأنه يفصل بين عناصر خطر المراجعة (خطر الرقابة، خطر الطبيعي وخطر الاكتشاف) ويعاملها على أساس منفصل، وهذا ما لم تؤيده معظم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، حيث شكّكت أغلب تلك الدراسات في صلاحية نموذج خطر المراجعة ومدى إمكانية الاعتماد عليه في التطبيق العملي.

لقد استنتجت تلك الدراسات إن استقلالية عناصر خطر المراجعة عن بعضها غير قابل للتطبيق العملي (Woodhead (1992. إن هذه الانتقادات خلقت فجوة (gap) بين المعايير المهنية ومجتمع الأكاديميين فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الخطر الطبيعي وخطر الرقابة، حيث أوضح Ricchiute (1992) أن أدب المراجعة المهني يشرح عملية تقييم عناصر خطر المراجعة بطريقة نظامية وبأسلوب خطي بحيث يقيم المراجع الخطر الطبيعي، يليه يقيم خطر الرقابة، ثم يقوم باحتساب خطر

الاكتشاف، ولكن في حقيقة الأمر، لا يتم هذا التقييم في الواقع العملي وفق هذه النظامية التي أوردتها المعايير المهنية. لقد أيدت أغلب الدراسات هذا الانتقاد، فمثلاً، أكد كلاً من Dusenbury et al. (2000) و Messier et al. (2000) على هذه الانتقادات وذكر أن ميكانيكية تقييم عناصر خطر المراجعة حسياً وردت في الأدب المهني، والتي تعكس استقلالية عناصر المراجعة عن بعضها، لا يمكن أن تطبق في الواقع العملي. لقد أثبتت أغلب الدراسات أن المراجعين يميلون إلى إجراء تقييم موحد للخطر الطبيعي وخطر الرقابة، وهذا يختلف عما أشار إليه المعيار رقم (47) لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، والذي يتطلب فصل عناصر خطر المراجعة عن بعضها.

لقد أصبح هناك اتفاق واضح بين أغلب الأكاديميين خاصة في الولايات المتحدة بأن معايير المراجعة الصادرة من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، والخاصة بتقييم الخطر الطبيعي وخطر الرقابة تخلق نوعاً من الضبابية بين النظرية والتطبيق. وفي هذا المجال، أوضح Daniel (1988) أن المحاسبين الممارسين للمهنة لا يمكنهم إتباع حرفياً ما جاء في المعيار رقم (47) ، Messier et al. (SAS 47AICPA) فيما يخص التعامل مع عناصر خطر المراجعة، كما يرى (2000) بأنه حان الأوان لتعديل المعيار 47 طبقاً لما أنتجته الأبحاث التي أجريت في مجال تقييم خطر المراجعة وعناصره الثلاثة، ويقول Dusenbury et al. (2000) إن المعيار رقم (47) معقد جداً، ويبدو أنه متناقض، ولذلك فمن المهم بمكان دراسة ما يفعله المراجعين فعلياً بشأن التعامل مع خطر المراجعة وليس ما ينص عليه هذا المعيار.

علاوة على ذلك، فلقد أشارا Sherer and Turley (1997) إلي أن أدب المراجعة المهني يحوي إرشادات قليلة جداً حول موضوع تقييم خطر المراجعة وعناصره الثلاثة، والأكثر من هذا، إن عبارة "خاضعة للحكم المهني" غالباً ما كانت مطمورة في أية إرشادات حواها أدب المراجعة في هذا الخصوص. أما Messier et al. (2000) فلقد أكد على وجود عجز كبير في مجال الكتابات حول خطر المراجعة، حيث أشار إلي أنه بخلاف دراسات قليلة جداً في مجال تقييم الخطر الطبيعي وخطر الرقابة، لا توجد دراسات حديثة في هذا المجال. ولقد أيد Bedard et al. (2005) وجود عجز في مجال عناصر خطر المراجعة عندما ذكر أن هناك نقص كبير في مجال الأبحاث المتعلقة بتقييم خطر الرقابة، كأحد عناصر خطر المراجعة.

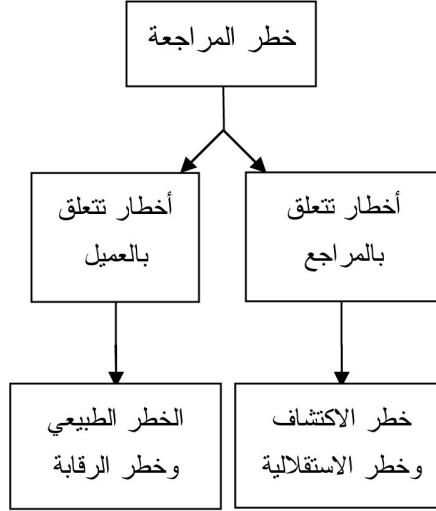
إن الدراسة الحالية تقدّم نموذجاً لتقييم عناصر خطر المراجعة معتمدةً على ما حواه الأدب الأكاديمي المتخصص، إضافةً إلي ما ورد في نشرات المعايير التي أصدرتها مختلف الجهات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة والمتعلقة بتقييم عناصر خطر المراجعة. إن الإضافة التي تقدمها هذه

الدراسة، والتي تُعد بمثابة محاولة للمساهمة في سد الفجوة بين الأدب المهني والأكاديمي، هي عبارة عن نموذج يُقدّم تقسيم منطقي لعناصر خطر المراجعة والذي من شأنه أن يساعد علي تدعيم كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

إن نموذج خطر المراجع حسبما جاء في النشرات المهنية يحتوي على ثلاثة عناصر وهي خطر الرقابة والخطر الطبيعي وخطر الاكتشاف. ويعكس خطر الاكتشاف فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية. ولكن في الحقيقة، إن اكتشاف الأخطاء قد لا يعطي ضماناً مطلقاً بأن المراجع سوف يصدر تقريراً مناسباً علي القوائم المالية محل المراجعة. إن خطر المراجعة هو خطر إصدار تقريراً غير مناسب من قبل المراجع عن حقيقة القوائم المالية، ولكن يوضح أدب المراجعة أن مصداقية، صحة وعدالة معلومات القوائم المالية تعتمد -إلى حد كبير- على استقلالية المراجع (Higson, 2003)، لذلك فغياب الاستقلالية يمكن يؤدي إلى إصدار تقرير غير مناسب عن حقيقة معلومات القوائم المالية، حتى في الحالات التي ينجح فيها المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في القوائم المالية. إن استقلالية المراجع تمثل حجر الأساس لمهنة المراجعة، وبالتالي فإن غياب استقلالية المراجع أو ضعفها لأي سبب من الأسباب، من شأنه أن يؤثر سلباً علي كامل عمل المراجع ويقوده إلي إصدار تقريراً غير مناسباً عن حقيقة القوائم المالية.

بناءً على ذلك، تقترح هذه الدراسة تضمين عنصر استقلالية المراجع إلى إستراتيجية خطر المراجعة (خطر استقلالية المراجعة). إن النموذج المقترح لخطر المراجعة يقسم الأخطار إلي أخطار لها علاقة بالمراجع (خطر الاكتشاف وخطر الاستقلالية) وأخرى لها علاقة بالعميل (الخطر الطبيعي وخطر الرقابة) (أنظر شكل 4). إن تقسيم عناصر خطر المراجعة علي أساس علاقتها بالمراجع والعميل من شأنه أن يعزّز الفهم بخصوص مدى إمكانية سيطرة المراجع علي هذه الأخطار، فكما سبق توضيحه إن كلا من الخطر الطبيعي وخطر الرقابة تقع خارج نطاق سيطرة المراجع، وهو بذلك لا يستطيع التأثير علي مستواهما الفعلي، بل أن كل ما يستطيع فعله حيالهما هو تقييمهما لكي يتمكن من احتساب خطر الاكتشاف وتحديد طبيعة وحجم إجراءات المراجعة المطلوبة لجمع القرائن والأدلة التي يعتمد عليها في إصدار تقريره.

شكل (4)
عناصر خطر المراجعة حسب النموذج المقترح



وبشأن العلاقة بين عناصر خطر المراجعة، يؤيد الباحث بقوة ما جاء في الدراسات السابقة والتي تقول بعدم إمكانية فصل الخطر الطبيعي عن خطر الرقابة (Messier et al., 2000; Dusenbury et al., 2000; Ritchie and Khorwatt, 2007). إن تداخل العوامل المؤثرة في الخطرين (الطبيعي والرقابة) يجعل من الأجدر تقييمهما معاً، حيث أن العوامل المرتبطة بالخطر الطبيعي لها علاقة بخطر الرقابة، وذلك من خلال تأثيرها على بيئة الرقابة (Control Environment)، وهذا ما يُصعب عملية فصل كلا الخطرين عن بعضهما البعض في الواقع العملي، وهذا يتفق تماماً مع ما ورد في الدراسات السابقة والتي أجريت في هذا المجال، فأغلب تلك الدراسات رأَت بوجود نوع من الضبابية فيما يخص التفرقة بين عوامل خطر الرقابة والخطر الطبيعي، فعلي سبيل المثال لا الحصر، لقد وجد (Lemon et al., 2000) أن معظم المستهدفين في دراستهم في كلٍ من كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد واجهوا صعوبة كبيرة في التفرقة بين خطر الرقابة والخطر الطبيعي، حيث صنفوا أغلب عوامل الخطر الطبيعي على أنها عوامل للخطر الطبيعي، وهذا نفس ما وصلت إليه دراسة (Ritchie and Khorwatt, 2007) والتي استهدفت مجتمع المراجعين الخارجيين في ليبيا. وفي نفس الخصوص، يرى بعض الكتاب أن مصطلح الخطر الطبيعي لازال حديث العهد، ولذلك فإن المراجعين مازالوا يعتمدوا على تقييم نظام الرقابة الداخلية كأساس لتحديد نطاق

اختباراتهم (Dunn, 1991). أما Colbert (1988) فترى أن المراجعين يعتمدون على تقديرهم المهني في فصل عوامل خطر الرقابة عن عوامل الخطر الطبيعي، ولكنهم أقل إماماً بالعوامل المرتبطة بالخطر الطبيعي، وبالتالي فأغلبهم غير قادرين على تمييز العوامل التي تؤثر على الخطرين بطريقة صحيحة.

أما على الصعيد المهني، ففي السنوات الأخيرة وتحديداً في أكتوبر 2003 صدر معيار جديد للمراجعة الدولية (رقم 200) مخالفاً للنشرة رقم (300) لمجلس تطبيقات المراجعة في المملكة المتحدة وللمعيار رقم (47) لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، حيث عامل هذا المعيار خطر الرقابة والخطر الطبيعي على أساس وحدة واحدة وذلك باستخدام مصطلح (خطر الأخطاء المادية) (risk of material misstatements) ولقد ترك هذا المعيار الحرية للمراجع في اختبار منهجية التقييم التي يراها مناسبة.

والمثال على صعوبة الفصل بين خطر الرقابة والخطر الطبيعي يمكن أن يكون واضحاً عند تقييم نظام الرقابة الداخلية، فالمراجع قد لا يكون قادراً على الوصول إلى نتيجة تقييم لنظام الرقابة الداخلية مفصلاً تماماً عن نتيجة تقييمه للخطر الطبيعي، والسبب وراء ذلك هو أن المراجع قد لا يكون قادراً على تحديد ما إذا كان السبب وراء دقة المعاملات بالمنشأة محل المراجعة راجعاً إلى كفاءة نظام الرقابة الداخلية (خطر الرقابة منخفض) أو بسبب عدم وجود أخطاء أصلاً بالنظام (خطر طبيعي منخفض).

وبخصوص الخطرين المتعلقين بالمراجع (خطر الاكتشاف وخطر الاستقلالية)، فيرى الباحث أن خطر الاستقلالية يمكن أن ينشأ من فقدان أو ضعف استقلالية المراجع الذهنية وهذا يمثل الجانب الفكري والذي يرتبط بشخص المراجع وتكوينه وأخلاقه، أما بالنسبة للاستقلال الظاهري والذي يشير إلى وجوب أن يكون المراجع محايداً بالنسبة للآخرين وخاصة المستفيدين من تقريره يمكن أن يشوه في حالة تشابك مصلحة المراجع مع العميل مثلاً. وعموماً، قد يصعب فصل الخطرين المتعلقين بالمراجع عن بعضهما عملياً من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، وذلك لعدم إمكانية تحديد أسباب وجود أخطاء بالقوائم المالية المراجعة بعد إصدار المراجع لتقرير غير متحفظ، والتي الممكن أن تكون إما بسبب فشل اختبارات المراجع في اكتشاف تلك الأخطاء (خطر اكتشاف) أو بسبب تغاضي المراجع عنها محاباةً للإدارة أو الملاك أو نتيجة الضغط عليه (خطر استقلالية). إلا أن هذا الأمر قد يكون مختلفاً بالنسبة للمراجع، فالأخير سيكون مدركاً تماماً لمدى استقلاله الذهني وكذلك الظاهري، ولكنه في الحقيقة لن يكون كذلك بخصوص مدى قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم

المالية، وذلك إما بسبب خطر المعاينة والذي يعكس احتمال عدم احتواء العينة التي يختارها المراجع للخطأ الجوهري، أو بسبب خطر عدم جودة إجراءات المراجع والمتمثلة في احتمال فشل المراجع في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية نتيجة عدم كفاءة أو مناسبة الإجراءات التي استخدمها في تجميع القرائن التي اعتمد عليها في إبداء رأيه.

وطبقاً لطبيعة العلاقة الخاصة بعناصر النموذج المقترح، فعلي المراجع أن يفترض كخطوة أولى المستوى المقبول لخطر المراجعة (من 5-10%) * ثم عليه أن يقيم خطر المراجعة المتعلق بالعميل وذلك عن طريق دراسة وتقييم العوامل المؤثرة في حدوث الأخطاء بالنظام، ثم احتساب الخطر المتعلق بالمراجع والذي يعكس احتمال فشل إجراءات المراجع في اكتشاف التحريفات الجوهرية:

خطر المراجعة المقبول = خطر المراجعة المتعلقة بالعميل x خطر المراجعة المتعلقة بالمراجع

$$\frac{\text{خطر المراجعة المقبول}}{\text{خطر المراجعة المتعلقة بالعميل}} = \text{و عليه، فإن خطر المراجعة المتعلقة بالمراجع}$$

وعلي المراجع التحكم في مدى، طبيعة وتوقيت اختباره بناءً علي درجة قوة أو ضعف الخطر المتعلق به.

6- الخلاصة والتوصيات:

تناول البحث دراسة انتقادية تحليلية لخطر المراجعة حسبما ورد في الأدب المهني (SAS 47, AICPA & SAS 300, APB)، حيث ركز في جزئه الأول علي شرح وتوضيح مدخل المراجعة علي أساس الخطر محلاً لعناصر خطر المراجعة الثلاث (الخطر الطبيعي، خطر الرقابة وخطر الاكتشاف)، والعلاقات المتداخلة بين هذه العناصر. ونظراً للانتقادات المستمرة لنموذج خطر المراجعة المذكور، وسعياً من هذه الدراسة لتعميق وإثراء البحث في مجالات خطر المراجعة، فقد قدمت الدراسة محاولة تتمثل في نموذج مقترح لخطر المراجعة متضمناً عنصراً جديداً وهو خطر الاستقلالية (Independence risk)، ومقسماً عناصر خطر المراجعة علي أساس علاقة تلك الأخطار بالعميل والمراجع كآلاتي:

* تؤيد بعض الدراسات السابقة (علي سبيل المثال Waller, 1988) هذه النسبة لخطر المراجعة الممكن قبوله، ورأت النشره رقم (39) الصادرة من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي أن 5% تعد نسبة مقبولة لخطر المراجعة.

1- عناصر خطر المراجعة المتعلقة بالعميل: وهي الخطر الطبيعي وخطر الرقابة، إذ إن الخطر الطبيعي وخطر الرقابة وبخلاف خطر الاكتشاف لهما علاقة مباشرة بالعميل وبيئة نشاطه، وعلى المراجع أن يلم بهذين الخطرين عند تخطيط ارتباطه بالعميل (Dirsmith and Haskins, 1991). إن خطر الرقابة والخطر الطبيعي هما في الحقيقة خارج نطاق سيطرة المراجع، إذ أنه لا يمكنه التحكم فيهما أو التأثير علي مستواهما وكل ما يستطيعه المراجع هو تقييمهما لتحديد المستوى المطلوب من خطر الاكتشاف للاحتفاظ بدرجة مقبولة لخطر المراجعة. ويتطلب تقييم المراجع للخطرين معاً، حصوله على فهم شامل وجيد لبيئة وطبيعة نشاط العميل وفهم كافٍ لنظام الرقابة الداخلية للعميل، والمتمثلة في سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية التي لها تأثير على معلومات القوائم المالية. ولقد أوضحت معايير المراجعة بأن الطريقة التي يقيم بها المراجعون الخطر الطبيعي وخطر الرقابة تعتمد على الحكم المهني للمراجع SAS 300, APB and (AICPA, 1996).

2- عناصر خطر المراجعة المتعلقة بالمراجع: إن خطر الاكتشاف وخطر الاستقلالية يختلفان عن خطر الرقابة والخطر الطبيعي، فبينما يتحدد الأخيرين وقيمان طبقاً لظروف وطبيعة نشاط العميل ونظامه الرقابي مما يجعلهما خارج نطاق سيطرة المراجع، فإن خطر الاكتشاف ينشأ من طبيعة ونوعية إجراءات المراجعة المختارة ومدى كفاءة تطبيقها من قبل المراجع، وهو بذلك داخل نطاق سيطرة المراجع ويمكنه التحكم فيه وتعديله طبقاً لنتائج تقييم خطر الرقابة والخطر الطبيعي وذلك عن طريق تكثيف أو تخفيض الاختبارات الجوهرية. أما بخصوص خطر الاستقلالية، فهو أيضاً خاضع لسيطرة المراجع نفسه، فالمراجع قادراً علي الحفاظ علي استقلاله الذهني من خلال المحافظة علي نزاهته وموضوعيته في التصرف وإصدار الأحكام، والاستقلال الظاهري من خلال ضمان حسن تصرفه وارتباطاته بالإدارة والعميل وظهوره محايداً أمام الآخرين وخاصة المستفيدين من خدماته. فإذا ما حافظ المراجع علي حياده وأمانته وتمسكه بالأخلاق الكريمة والسلوك الحميد، وإذا ما امتك المقومات التي تمكنه من مقاومة الضغط الممارس عليه من ملاك الشركة تحت المراجعة ومديرها فإنه يمكنه الحفاظ علي استقلالته.

أخيراً، توصي هذه الدراسة مجتمع المراجعين الممارسين للمهنة بضرورة الإلمام بالمداخل الحديثة في مجال تطبيقات المراجعة وخاصة مدخل المراجعة علي أساس الخطر لما يوفره هذا المدخل من مزايًا للعميل والمراجع علي حدٍ سواء. إن أقل ما يمكن أن يُقال عن هذا المدخل هو أنه يعمل علي تخفيض أعباء المراجعة وتخفيض تكاليفها واختصار الوقت والجهد وتخصيص موارد المراجعة بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية.

المراجع

- 1- Abrema (2002) Website reference, "glossary: inherent risk at the account balance/ assertion levels" [http:// www.abrema.net/ abrema/IR_ABL_g.html](http://www.abrema.net/abrema/IR_ABL_g.html).
- 2- American Institute of Certified Public Accountants (1972) Statement on Auditing Standards No 54, The Auditors' Study and Evaluation of Internal Control. AICPA, New York.
- 3- American Institute of Certified Public Accountants (1980) Statement on Auditing Standards No 31, Evidential Matter. AICPA, New York.
- 4- American Institute of Certified Public Accountants (1981) Statement on Auditing Standards No 39, Audit Sampling. AICPA, New York.
- 5- American Institute of Certified Public Accountants (1983) Statement on Auditing Standards No 47, Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit. AICPA, New York.
- 6- American Institute of Certified Public Accountants (1988) Statement on Auditing Standards No 53, The Auditors Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities. AICPA, New York.
- 7- American Institute of Certified Public Accountants (1988) Statement on Auditing Standards No 55, Consideration of the Internal Control Structure in a Financial Statement Audit. AICPA, New York.
- 8- American Institute of Certified Public Accountants (1997) Statement on Auditing Standards No 82, Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit. AICPA, New York.
- 9- Auditing Practices Board (1995) Statement of Auditing Standards, 300 Accounting and Internal Control Systems and Audit Risk Assessments. APB, UK.
- 10- Auditing Practices Board (1995) Statement of Auditing Standards, 410 Analytical Procedures. APB, UK.
- 11- Auditing Practices Board (1995) Statement of Auditing Standards, 100 Objective and General Principles Governing an Audit of Financial Statements. APB, UK.
- 12- Auditing Practices Board (1995) Statement of Auditing Standards, 400 Audit Evidence. APB, UK.

- 13- Bedard, J. and Gendron, Y. (2005) "Academic auditing research: an exploratory investigation into its usefulness" Critical Perspectives on Accounting. Vol.12, No.3, pp.339-368.
- 14- Blokdiik, J. H. (2004) "Test of control in the audit risk model: effective? efficient?" International Journal of Auditing. Vol.8, No.2, pp.185-194.
- 15- Carmichael, D.R., Willingham, J.J. and Schaller, C.A. (1996) Auditing concepts and methods. The McGraw-Hill Companies, Inc, USA.
- 16- Cosserat, G.W. (1999) Modern auditing. John Wiley and Sons, Ltd, Chichester. New York.
- 17- Cushing, B., Graham, L., Jr., Palmrose, Z., Roussey, R. and Solomon, I. (1995) "Risk orientation" In Bell, T. and Wright, A. (eds.), Auditing practice, research, and education: a productive collaboration, pp.11-54. AICPA, New York.
- 18- Daniel, S.J. (1988) "Some empirical evidence about the assessment of audit risk in practice" Auditing: A Journal of Practice and Theory. Vol.7, No.2, pp.174-181.
- 19- Davidson, J. (2003) Managing risk in organizations: a guide for managers. San Francisco John Wiley and Sons, Inc. USA
- 20- Defliese, P.L., Jaenicke, R.H., O'Reilly, V.M. and Hirsch, B.M. (1990) Montgomery's auditing. John Wiley & Sons, Inc. New York, USA.
- 21- Dirsmith, M.W. and Haskins, M.E. (1991) "Inherent risk assessment and audit firm technology: a contrast in world theories" Accounting Organizations and Society. Vol.16, No.1, pp.61-90.
- 22- Dittenhofer, M. (2001) "Analytical auditing and risk analysis in government" Managerial Auditing Journal. Vol.16, No.8, pp.469-475.
- 23- Dunn, J. (1996) Auditing theory and practice. 2nd ed. Prentice Hall, London, UK.
- 24- Dusenbury, R.B., Reimers, J.L and Wheeler, S.W. (2000) "The risk model: an empirical test for conditional dependencies among assessed component risks" Auditing: A Journal of Practice and Theory. Vol.19, No.2, pp.105-117.
- 25- Duska, R.F. and Duska, B.S. (2003) Accounting ethics. Black Publishing. Oxford, UK.
- 26- Financial Accounting Standards Board (1980) Statement of Financial Accounting Concepts No.2, Qualitative Characteristics of Accounting Information. Stamford, CT: FASB.
- 27- Fraser, I.A.M., Hatherly, D.J. and Lin, K.Z. (1997) "An empirical investigation of the use of the analytical review by external auditors" The British Accounting Review. Vol.29, No.1, pp.35-48.
- 28- Friedlob, G.T. and Schelfler, L.F. (1999) "Fuzzy logic: application for audit risk and uncertainty" Managerial Auditing Journal. Vol.14, No.3, pp.127-135.

- 29- Graham, L.E. (1985a) "Audit risk-part II" CPA Journal. Vol.55, No.9, pp.34-41.
- 30- Graham, L.E. (1985b) "Audit risk-part III" CPA Journal. Vol.55, No.10, pp.36-43.
- 31- Hayes, R., Schilder, A., Dassen, R. and Wallage, P. (1999) Principles of auditing: an international perspective. McGraw-Hill, London, UK.
- 32- Helliard, C., Lonie, A., Power, D. and Sinclair, D. (2001) "Attitudes of managers to risk and uncertainty" Balance Sheet. Vol.9, No.4, pp.7-10.
- 33- Helliard, C., Lyon, B., Monroe, G.S., NG, J. and Woodliff, D.R. (1996) "UK auditors' perceptions of inherent risk" The British Accounting Review. Vol.28, No.1, pp.45-72.
- 34- Higson, A. (2003) Corporate financial reporting: theory & practice. Sage Publications Ltd. London, UK.
- 35- Higson, A. (1997) "Developments in audit approaches: from audit efficiency to audit effectiveness?" In Sherer, M. and Turley, S. (eds.) Current issues in auditing. 3rd ed. Paul Chapman Publishing Ltd. London, UK.
- 36- Higson, A. (1991) "The rise of analytical procedures" In Sherer, M. and Turley, S. (eds.) Current issues in auditing. 2nd ed. Paul Chapman Publishing Ltd. London, UK.
- 37- International Federation of Accountants (2003) International Standards on Auditing, 315 Understanding the Entity and Its Environment and Assessing the Risks of Material Misstatement, IFAC. New York, USA.
- 38- International Federation of Accountants (2003) International Standards on Auditing, 200 Objective and Principles Governing an Audit of Financial Statements, IFAC. New York.
- 39- Jiambalvo, J. and Waller, W. (1988) "Decomposition and assessments of audit risk" Auditing: A Journal of Practice and Theory. Vol.3, No.2, pp.80-88.
- 40- Konrath, L.F. (1999) Auditing concepts and applications. South- Western College publishing, Cincinnati. Ohio, USA.
- 41- Manson, S. (1997) "Audit risk and sampling" In Sherer, M. and Turley, S. (eds.) Current issues in auditing. Paul Chapman Publishing Ltd. London, UK.
- 42- Messier, W.F., Jr. and Austen, L.A. (2000) "Inherent risk and control risk assessment: evidence on the effect of pervasive and specific risk factors" Auditing: A Journal of Practice and Theory. Vol.19, No.2, pp.119-131
- 43- Millichamp, A.H. (2003) Auditing. BPC, Aylesbury, UK.
- 44- Monroe, G. S. and Ng, J. (2000) "An examination of order effects in auditors' inherent risk assessment" Accounting and Finance. Vol.40, pp.153-168.

- 45- Mulligan, C. and Inkster, N. (1999) "The use of analytical procedures in the United Kingdom" International Journal of Auditing. Vol.3, No.2, pp.107-120.
- 46- O'Reilly, V., McDonnell, P., Winograd, B., Gerson, J. and Jaenicke, H. (1998) Montgomery's auditing. John Wiley and Sons. New York, USA.
- 47- Porter, B., Simon, J. and Hatherly, D. (2003) Principles of external auditing. John Wiley and Sons Ltd, UK.
- 48- Ricchiute, D.N. (1992) Auditing. South-Western Publishing Co, Cincinnati. Ohio, USA.
- 49- Ritchie, B. and Khorwatt, E. (2007) "The attitude of Libyan auditors to inherent control risk assessment" The British Accounting Review. Vol.39, No.1, pp.39-59.
- 50- Shailer, G., Wade, M., Willett, R. and Yap, K. L. (1998) "Inherent risk and indicative factors: Senior auditors' perceptions" Managerial Auditing Journal. Vol.13, No.8, pp.455-464.
- 51- Sherer, M. and Turley, S. (1997) Current issues in auditing. Paul Chapman Publishing Ltd. London, UK.
- 52- Singleton, W.T. and Hovden, J. (1994) "Final discussion" In Singleton, W.T. and Hovden, J. (eds.) Risk and decisions. John Wiley and Sons Ltd. West Sussex, England.
- 53- Turley, S. and Cooper, M. (1991) Auditing in the United Kingdom. Prentice Hall International, UK.
- 54- Waller, W.S. (1993) "Auditors' assessment of inherent and control risk in field setting" The Accounting Review. Vol.88, No.4, pp.783-803.
- 55- Woodhead, A.D. (1997) "The other audit risk: the impact of false rejection on audit planning" Managerial Auditing Journal. Vol.12, No.1, pp.4-8.